الفصل الثاني

أهمية إنشاء منتدى التعاون العربي الصيني من منظوري الاقتصاد السياسي والدبلوماسية الاقتصادية[٩]

أولاً: العولمة الاقتصادية:

أن قرار تأسيس المنتديات العربية الدولية في إطار جامعة الدول العربية وفي مقدمتها منتدى التعاون العربي الصيني وهو قرار سياسي ينطلق من أهمية الاقتصاد السياسي والدبلوماسية الاقتصادية في العلاقات العربية الدولية، إذ أن الاقتصاد السياسي هو علم يتناول التفاعل بين علم الاقتصاد والسياسة وأثر كل منها على الآخر، حيث يشمل تطبيق الأساليب الاقتصادية في النظريات السياسية والعكس صحيح، فالتبادل التجاري والاستثمار نشاطات اقتصادية بحتة، ولكن لها تأثير سياسي عندما تستخدم للأغراض السياسية، فيطلق عليها حينئذ الاقتصاد السياسي للاستثمار والتبادل التجاري والعولمة وغيرها.

---

[٩] العاني، ثامر محمود، " الاقتصاد العربي في عصر العولمة والتكتلات الاقتصادية الدولية"، القاهرة، ٢٠١٢، مطبعة سنابل للكتاب.

obeikandl.com

والدبلوماسية الاقتصادية يقصد بها استخدام الدولة أو الدول لمقدراتهم الاقتصادية في التأثير على الدول الأخرى، وتوجيه سلوكها السياسي في الاتجاه الذي يخدم المصلحة القومية للدولة أو الدول. ويمكن تعريف الدبلوماسية الاقتصادية أيضاً، ليس من خلال أدواتها، لكن من خلال الموضوعات والقضايا الاقتصادية التي توضح مكوناتها، التي تشتمل على السياسات المتعلقة بالإنتاج والناتج، وتبادل السلع أو حركة السلع والخدمات والاستثمار (بما فيها مساعدات التنمية الرسمية) والمعلومات والطاقة والبيئة وغيرها ويجب أن نتذكر دوماً أن أهم ما يميز الدبلوماسية الاقتصادية أنها حساسة للتطورات التي تحصل في الأسواق الدولية.

لقد تبلورت فكرة المنتديات الدولية واطر التعاون في جامعة الدول العربية،من روح وجوهر الاقتصاد السياسي والدبلوماسية الاقتصادية من خلال تجسيد العمل الجماعي العربي في مرحلة التعامل مع العولمة وفى ضوء الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية ، لتحقيق المصالح السياسية من خلال العلاقات الاقتصادية كاستثمارات المشتركة والتبادل التجاري والتنسيق في المحافل الاقتصادية الدولية : صندوق النقد الدولي، البنك الدولي ومنظمة

التجارة العالمية، وجاءت هذه المنتدى انطلاقاً من فكر ومبادرات الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد/عمرو موسى الذي استخدم الاقتصاد السياسي والدبلوماسية الاقتصادية لانجاز الأهداف في المجالات السياسية للدول العربية في سبيل تحقيق السلام والاستقرار والرفاهية في العالم العربي وتدعيم تنميته الاقتصادية والاجتماعية.

أن أهم التحديات التي تواجهها الدول العربية هو كيفية التعامل مع استحقاقات العولمة ، حيث أن الاقتصادات العربية بطبيعتها ذات انكشاف كبير على الخارج حيث تشكل التجارة الخارجية ما يزيد على ٨٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وبالرغم من هذه الحقيقة إلا أن هناك كما يبدو حذر وحساسية تجاه التفاعل والانفتاح مع ظاهرة العولمة، وقد يكون ذلك بسبب اعتماد عدد كبير من الدول العربية على مناهج اقتصادية تتسم بالانكفاء على نفسها وذات توجه داخلي يستهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي وسياسة إحلال الواردات وعدم الاهتمام بالقدر الكافي بالتصدير. وبالطبع وكما نعلم لم تحقق تلك المناهج النجاحات الضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية، على غرار ما حققته الدول النامية في جنوب شرق آسيا، حيث أن الدول العربية لم تحقق الاكتفاء الذاتي

ولم تستطع أن تحقق النجاح الضروري في إحلال الواردات لتحقيق التنمية الاقتصادية، كما لم تتمكن من تشجيع وزيادة وتنويع الصادرات. وحتى اليوم فإننا نجد أن صادرات كثيرة من الدول العربية لا تمثل إلا نسبة متواضعة من وارداتها، في الوقت الذي استفادت دول نامية كثيرة من دول الجنوب، من تحقيق معدلات نمو عالية معتمدة على إستراتيجية تشجيع الصادرات، كما تمكنت دول نامية أخرى من تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية من خلال استقطاب وجذب رؤوس أموال واستثمارات أجنبية هامة وكبيرة.

أن العولمة بالرغم مما تمثله من مخاطر ومنافسة قوية، إلا أنها في نفس الوقت توفر فرص ومجالات كبيرة لتصريف كثير من المنتجات حيث توفر أسواقاً كبيرة وواسعة، كما أن العولمة تتيح الفرصة لمن لديه القدرة على المنافسة وجذب الاستثمارات لتطوير أوضاعه الاقتصادية وجلب التكنولوجيا الضرورية لتطوير كثير من القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية.

هناك اعتقاد سائد بأن " عولمة " النشاط الاقتصادي وما تثيره من قضايا التحكم، أمران لم يبرزا إلا بعد الحرب العالمية الثانية، وبوجه خاص خلال عقد الستينات، فقد شهدت فترة ما بعد ١٩٦٠ نشوء الشركات متعددة القومية (الجنسية) من جهة، والنمو

السريع للتجارة العالمية من جهة أخرى. ثم تلاها بعد ذلك مع انهيار نظام أسعار الصرف شبه الثابتة لنظام " بريتون وودز " خلال الفترة ١٩٧١ - ١٩٧٣ ، توسيع جاد في استثمار الأسهم والاقتراض المصرفي على الصعيد العالمي أثر تدويل أسواق رأس المال وخصوصاً أسواق النقد ، مما زاد في تعقيد العلاقات الاقتصادية العالمية مدشناً ما يحسب أنه عولمة أصيلة لاقتصاد عالمي متكامل ذي اعتماد متبادل.

ولابد هنا من الإشارة على أن " للعولمة " تاريخاً ليس قريباً، فهي نتاج تفاعل المتغيرات الاقتصادية الرأسمالية منذ أكثر من ثلاث مائة عام مضت، كما إن للعولمة أبعادً اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية ، لها أثاراً مهمة على الدول العربية في هذه المجالات، وان ظاهرة العولمة آخذة في الانتشار في جميع أنحاء العالم وان كانت بدرجات مختلفة وأصبح من الصعب تجاهلها أو التقليل من شأنها.

ولقد تبلور ما يمكن وصفة بالإجماع على أن اقتصاد السوق يقدم البيئة المحفزة والداعمة للتنمية والارتقاء بمستويات معيشة للسكان ، وان الدول العربية تدرك هذا الواقع الجديد وتتبناه وتعمل على الانخراط في النظام الاقتصادي الجديد للاستفادة من

الفرص التي يتيحها وتجنب أثاره السلبية وان كان ذلك بأشكال متفاوتة ، فعدد كبير من الدول العربية تمكنت من الانضمام إلى منطقة التجارة العالمية في حين تتفاوض دول عربية أخرى على الانضمام ، كما أن معظم الدول العربية أبرمت اتفاقية ثنائية أو متعددة الأطراف للتبادل التجاري مع دول الاتحاد الأوروبي أو الدول الصناعية الأخرى من اجل فتح الأسواق أمام الصادرات ورفع كفاءة الإنتاج المحلي من خلال الارتقاء بالتكنولوجيا المستخدمة وتحسين مناخ المنافسة.

ومن الجدير بالإشارة، أن الدول العربية لا تتحمل العزلة والتقوقع، حيث أنها في حاجة ماسة إلى الاستفادة من الأسواق العالمية وإلى التعاون مع الدول والتكتلات الدولية والإقليمية وبشكل خاص في الجنوب ، الصين والهند والبرازيل وبقية الدول أمريكا الجنوبية وتركيا وروسيا، حيث تسعى الدول العربية في إطار جامعة الدول العربية للتفاعل مع الآثار الاقتصادية للعولمة من اجل تعزيز وتطوير العمل المشترك مع دول الجنوب وتحاول جاهدة في الانتقال في هذا العمل من مرحلة التعاون إلى مرحلة بناء شراكة جديدة، من اجل مواكبة التطورات التي يشهدها عالم اليوم في ظل تحديات العولمة وتأثيراتها المتلاحقة، ونتيجة لذلك بادرت جامعة

الدول العربية بإنشاء منتدى التعاون العربي الصيني (٢٠٠٤)، كأول منتدى للتعاون بجامعة الدول العربية على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والحالات الأخرى. وسعت إلى تعزيز التعاون مع دول أمريكا الجنوبية من خلال إعلاني برازيليا (٢٠٠٥) والدوحة (٢٠٠٩) ومنتدى التعاون العربي التركي (٢٠٠٨) منتدى التعاون العربي الهندي (٢٠٠٩) منتدى التعاون الاقتصادي العربي الياباني(٢٠٠٩)منتدى التعاون العربي الروسي (٢٠٠٩) والقمة العربية الإفريقية الثانية(٢٠١٠) .

وفي ظل التطورات التجارية العالمية المتسارعة باتجاه إقامة المزيد من التكتلات الاقتصادية الدولية وتحرير التجارة العالمية من خلال المنظمة التجارية العالمية، وبهدف مواكبة احتياجات الدول العربية وظروفها مع تحديات العولمة، فقد قامت الدول العربية في عام ١٩٩٧ بخطوة مهمة تمثلت بإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حيث بدأ تنفيذ المنطقة في مطلع عام ١٩٩٨، ومع مطلع عام ٢٠٠٥ أصبحت السلع الصناعية والزراعية ذات المنشأ العربي المتبادلة بين الدول الأعضاء في المنطقة غير خاضعة ومعفاة من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، وتنفيذا لقرار القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية بتاريخ

٢٠٠٩/١/٢٠، والذي نص على الانتهاء من استكمال كافة متطلبات أقامه الاتحاد الجمركي العربي والتطبيق الكامل له عام ٢٠١٥ واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة من قبل الدول المؤهلة ، تمهيدا للوصول إلى السوق العربية المشتركة عام ٢٠٢٠.

أن تحقيق هذا العمل مهم جداً ويعزز دور جامعة الدول العربية في تحقيق الأهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لهذه المنتديات ، ويعزز من القدرة التفاوضية للدول العربية مع العالم الخارجي.

كما أعادة الدولة الوطنية في الدول العربية تعريف أدوارها تحت تأثير العولمة ومواكبة مسارات التجارة الدولية وحركة رأس المال ومعدلاتها ووسائل الاتصال الحديثة مما نتج عنه تقلص حجم الحكومات في عدد كبير من الدول العربية وكبر حجم رأس المال العربي والقدرة البشرية التي أصبحت أهم من التصنيع والتشغيل في بلدان العالم.

وتؤثر العولمة في البنية الاقتصادية في الدول العربية من خلال عدد من القنوات الهامة في سياق السياسة الوطنية تتمثل في نمو التجارة، وتدفقات رأس المال والقدرة المالية والهجرة، وتكنولوجيا المعلومات والشبكة العالمية وإنشاء التكنولوجيا. وتجمع الأبحاث

والدراسات التي أجريت حول الآثار الاقتصادية للعولمة، على أن الانفتاح الاقتصادي ونجاحه ذلك المرتبط بالتجارة الخارجية، كان عاملاً مهماً في زيادة معدلات النمو الاقتصادي ولا تنحصر فوائد الانفتاح التجاري في الزيادة في النمو الاقتصادي فحسب، بل أن الانفتاح كثيراً ما يؤدي إلى نشر المعرفة والتكنولوجيا اللذان يلعبان دوراً حاسماً في زيادة إنتاجية إجمالي عوامل الإنتاج المسئولة عن رفع معدل نمو الدخل في ظل ثبات عوامل الإنتاج.

إن المكاسب الناجمة عن وجود قطاع مالي قوي في الدول العربية هي مكاسب مستقلة عن العولمة ، ولكن الدول العربية التي تسعى بجدية إلى تنمية مالية ، تستطيع أن تعزز الجهود المحلية وان تعظم مزايا تعميق السوق المالية بانتهاج سياسة انفتاحية، فوجود بنوك أجنبية يساهم في استيراد أفضل الممارسات والخبرات وتحقيق قدراً اكبر من المنافسة في القطاع المالي واستكمال رقابته التنظيمية بتلك التي يجريها المنظمون في بلدان البنوك الأجنبية. وان أضمن وسيلة للمشاركة في العولمة مع تقليل المخاطر إلى الحد الأدنى هي بوجود نظم معرفية مستقلة وتنافسية وعمق مالي وبنية تنظيمية مأمونة.

وسوف تكون الأسواق المالية العالمية في ظل تأثيرات العولمة هذه المصادر الرئيسية لرأس المال بالنسبة للدول العربية، لذا فأن

تكلفة التأخر في الارتباط بالعالم تكلفة عالية لأنه يشجع الدول العربية على تأجيل اتخاذ سياسات التي يمكن أن تحسن تخصيص الموارد المحلية والحماية من المخاطر من الصدمات الخارجية.

ومن الآثار الاقتصادية للعولمة على العالم العربي، فأن الانترنت بالنسبة للمنتجين الحاليين في الدول العربية مصدر رخيص ومناسب للمعلومات عن السوق وآلية للحصول على عقود وخدمة العملاء والشراء وتعزيز كفاءة عملية المبيعات والمدفوعات. وتساعد الانترنت على تخفيض تكلفة المعاملات والاتفاق على المخزون والتخزين وفتح الأبواب أمام المنتجات جديدة تماما يمكن تسليم العديد منها عبر الانترنت والاهم من ذلك أن الانترنت تخفف حواجز الدخول أمام الشركات الصغرى والمتوسطة الحجم التي تجد صعوبة في منافسة كبار المنتجين الدوليين.

ولا بد من الإشارة إلى أن أهم اثر للعولمة ينعكس من خلال سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تنفذها الدول العربية من اجل مواكبة العولمة.

هناك حقيقة مفادها إما أن تكون جزء من هذا العالم وشريكه فيه أو أن تكون هامشية وتكتفي بما قد يتاح لها. فالعالم بقواه المختلفة والمتغيرات المتلاحقة فيه يجعل العالم العربي في تحد ويجعل

الزراعة والصناعة العربية في تحد مفروض عليها فرضاً وليس بمقدور العالم العربي أن يوقف تيار التقدم العالمي نحو تحرير تجارة السلع والخدمات، أو وضع قواعد لحماية الملكية الفكرية، وليس بمقدره أيضاً أن يتجاوز التكتلات الاقتصادية العملاقة التي تسيطر على الأسواق وتتحكم في التكنولوجيا وتوجيهها.

obeikandl.com

ثانياً: أهمية تأسيس منتدى التعاون العربي الصيني:

وفي إطار تنسيق العلاقات الاقتصادية العربية مع العالم الخارجي، فقد تم التأكيد في القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية التي عقدت في الكويت ٢٠٠٩، على بناء علاقات اقتصادية عربية متوازنة مع العالم الخارجي، حيث يتطلب أن يكون هناك انسجاماً بين سياسات التكامل الاقتصادي للدول العربية والتعامل التفضيلي على المستوى العربي في المجالات الاستثمارية والتجارية، وتنسيق السياسات الاقتصادية العربية للدول العربية في تعاملها مع الاقتصاد الدولي ومؤسساته وتكتلاته، وضرورة التعريف الجيد للمصالح الاقتصادية للدول العربية في علاقاتها مع التكتلات الاقتصادية الدولية ومجموعات الدول النامية، وعليه وفى ضوء تحديات العولمة والأزمة الاقتصادية والمالية العالمية فإن أهمية هذه المنتديات ومنها بشكل خاص منتدى التعاون العربي الصيني تتمثل فيما يلي:

١ - إن هذه المنتديات وأطر التعاون هي ليست إستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية للدول العربية ولا بديل عنها وإنما هي تعزز وتوسع المجالات الاقتصادية والاجتماعية أمام

الاستراتيجيات الوطنية للتنمية وبالتالي تكون داعمة للاستراتيجيات الوطنية في مواجهة تحديات العولمة، كما أن الاستراتيجيات الوطنية ستكون قاعدة صلبة ومعين خصب للعمل الاقتصادي والاجتماعي العربي.

٢ - أدت المنتديات إلى زيادة حجم التبادل التجاري والاستثمارات المتبادلة والمشتركة بين الدول العربية والدول والتكتلات الإقليمية والدولية فهي تعزز وتدفع بالعلاقات الثنائية وليست بديل عنها وتوفر لها الغطاء القومي العربي الذي يعطيها العمق والشمول في الحوار والنقاش في الإطار العربي الجماعي ، كما توفر فرصة للدول العربية للتحاور والنقاش فيما بينها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية من جهة، ومع الدول والتكتلات الدولية من جهة أخرى ، حيث تم إقامة مشروعات استثمارية مشتركة بين أكثر من دولة عربية مع الصين أو البرازيل وغيرها من الدول.

٣ - أن النشاط العربي متعدد الأطراف من خلال هذه المنتديات أكثر قوة ونفوذ من العلاقات الثنائية المنفردة، في إطار استخدام الاقتصاد السياسي والدبلوماسية الاقتصادية حيث

يساعد في العمل على تحقيق المكاسب السياسية.

٤ - تنظر وتتعامل الدول والتكتلات الإقليمية للدول العربية من خلال هذه المنتديات، على أنها امة واحدة وعالم واحد هو العالم العربي، وهذا شيء حسن ومهم، وتتفاوض الدول العربية مع هذه الدول والتكتلات في جميع القضايا السياسية والاقتصادية بصوت واحد من قبل جميع الدول العربية، وهذا يزيد من القوة التفاوضية للدول العربية مع العالم الخارجي، ويجعل تحقيق الأهداف المرجوة بطريقة أفضل وأسهل من العلاقات الثنائية.

٥ - بلغ حجم التبادل التجاري بين الدول العربية والعالم، ٢,١ تريليون دولار في عام ٢٠١٢ واستثمارات كبيرة متبادلة، وهذا الحجم الكبير من التبادل التجاري والاستثمارات المتبادلة والمشتركة، من الممكن أن يستخدم ويفعل في إطار الترغيب والمساومة في إطار هذه المنتديات لتحقيق الأهداف السياسية، أو الحصول على مواقف جيدة تجاه قضايانا المصيرية وبشكل خاص الصراع العربي الإسرائيلي وجزر الإمارات العربية المتحدة الثلاث المحتلة والقضايا العربية الأخرى ،فمثلاً أن حجم التبادل التجاري بين الدول العربية

وتركيا يعادل عشرة أضعاف حجم التبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل ، وهذا المؤشر مهم جدا لتوظيف العلاقات الاقتصادية والتجارية في سبيل تحقيق الأهداف السياسية للعالم العربي واستماله الدور التركي لصالح قضايانا المصيرية، لان الموقف السياسي يجب أن ينعكس من خلال العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول، وهذا الموقف يصح مع جميع دول العالم في إطار العمل العربي المشترك، من أجل تفعيل دور الاقتصاد السياسي والدبلوماسية الاقتصادية للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول العربية والدول والتكتلات الدولية.

٦ - إن العمل الجماعي العربي في إطار المنتديات يقلل التكاليف ويعظم الفوائد المتحققة بكفاءة أعلى، فمثلاً عند الربط الجوى والبحري بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية سوف ينفذ هذا الربط من خلال تكاليف أقل في إطار العمل الجماعي العربي مقارنة مع تنفيذه بشكل ثنائي، وتحقيق في نفس الوقت فوائد كثيرة من خلال هذا الربط ولا يسمح المجال لذكرها هنا، وهذا يأتي من خلال تخفيض التكاليف الثابتة والمتغيرة لإنشاء مثل هذه المشروعات.

وهنا لابد من الإشارة إلى أن منتدى التعاون العربي الصيني يعتبر من انجح منتديات التعاون التي عقدتها الجامعة العربية، وذلك للرغبة المشتركة بين الطرفين على أنجاح هذا المنتدى، وكذلك لنجاح الآليات المتبعة على مستوى الخبراء وكبار المسؤولين، وكذلك على المستوى الوزاري ،من خلال وضع خطط التعاون والمراقبة على تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في إطار من الحوار والتفاهم.

obeikandl.com